

في العمق

2019 الثائر على السائد يحزم أمتعة الرحيل

عام متمرّد هبت عواصفه على النظم السياسية الرأسمالية واليسارية والطائفية

لم يكن عام 2019 عاديا بل كان نقطة فارقة في تاريخ الإنسانية ومفصلية في تاريخ الأنظمة السياسية بمختلف أصقاع العالم. يتأهب العالم لتوديع عام واستقبال آخر جديد تشير كل البوادر إلى أنه سيكون أكثر سخونة من سابقه بالنظر إلى ما خلقه 2019 من أجواء مشحونة توجي لا فقط بسقوط أنظمة متمرسة في الحكم منذ عقود، بل أيضا بسقوط آخر حلقات ومتناقضات الأيديولوجيا التي يبدو أنها وصلت إلى مرحلة الإنهاء.

وسام حمدي
صحافي تونسي

الرافعة لشعارات الثورة الإسلامية في إيران بدل خوض المعركة الحقيقية الاقتصادية التي تؤرق الداخل.

لم تعد بعد عام 2019، ربما أي إمكانية للحديث عن النظام القائم المتماثل والقوي وغير المعرض للانحيار في أي لحظة، فلم يكن أحد يعتقد أن يسقط نظام عمر البشير بعد ثلاثة عقود من فرض قبضة حديدية على إرادة الشعب، كما لم يكن أقرب المقربين من المحتجين في الجزائر مستعدا لسماح خير استقالة الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة الذي حكم الناس بآلة عسكرية يصعب أخراقها أو هزها طيلة عقدين من الزمن.

ما إن استوعب العالم التغييرات الحاصلة في السودان والجزائر التي توصف بأنها مرحلة استكمال موجة الربيع الأولى، حتى أتت الأخبار من العراق ولبنان اللذين تحتج شعوبهما لا فقط على ما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من بؤس بل أيضا على منظومتين طاغيتين تقودهما أطراف سياسية مرتبهة لإيران أكثر من ولائها لإرادة شعوبها.

افتتح العالم عام 2019 برجة لم تكن متوقعة في السودان، فلم يكن بإمكان عمر البشير الذي حكم السودان لمدة ثلاثين عاما بقبضة من حديد أن يماسك أو يصمد أكثر بفضل ما فرضته احتجاجات الأرض الثورية التي هزت عرش الحكم، فكانت البداية بتنازل السودانين على غلاء المعيشة ثم تحولت المعركة إلى سياسية بامتياز. علا فيها صوت واحد شعاره "تسقط ويس"، أو يسقط حكم "الكيزان" نسبة إلى جماعة الإخوان.

لم يصمد حكم البشير طويلا بعد أن انفص من حوله أنصاره وخاصة المؤسسة العسكرية وانهى به الأمر في سجن كوبر الذي كان يحتجز فيه البشير معارضيه.

بدأت محاكمة البشير في 19 أغسطس وأصدرت المحكمة الجنائية الخاصة في 14 من ديسمبر الحالي الحكم عليه. وحكم القاضي بإيداع

أرقام البطالة، إذا استثنينا المقنعة منها، لم تنخفض عن 15 بالمئة. وتوقع صندوق النقد الدولي انخفاض معدلات التضخم من 6.6 بالمئة خلال 2019 إلى 5.4 بالمئة في 2020.

وحسب مشروع ميزانية 2020، من المتوقع أن يتجاوز الدين العمومي، خلال 2020، 94 مليار دينار، أكثر من 33 مليار دولار، ما يشكل ثلاثة أرباع الناتج المحلي.

وكان مسؤول حكومي سابق قد كشف مؤخرا عن رفضه منصبيا وزاريا عرض عليه، لأنه لن يكون قادرا على وضع حل ينقذ البلاد مما وصلت إليه ويجنبها كارثة أصبحت، حسب قناعته، حتمية لا يمكن تجنبها.

الكلام خطير، وصدوره عن مسؤول، يزيد من خطورته. فهل حقا أن الوضع الاقتصادي المتنازم في تونس وصل إلى مرحلة لا يفتق معها علاج؟

من أولويات أي حكومة جديدة وقف التهور، وضبط التوازنات المالية، وربما فتح ملف الفساد بجديّة، وهذا لن يتم إلا بمحاسبة الحزب الفائز بالانتخابات على برنامجه الانتخابي. ويعلق التونسيون آمالا كبيرة على الرئيس المنتخب قيس سعيد، رغم الصلاحيات القليلة التي يتمتع بها وفق الدستور.

المشهد العام يمكن تلخيصه بنقاط ثلاث: أولاها، الجانب السياسي،



لا رجوع عن الطلاق مع الماضي

أعلن شعبا العراق ولبنان إصرارهما على التغيير عبر المطالبة بقطع كل أوصال النظم السياسية الطائفية الحكومية بأجندات إيرانية لا عراقية ولا لبنانية.

وعجت مختلف شوارع لبنان والعراق منذ شهر أكتوبر باحتجاجات لا مطلبية فحسب بل سياسية بامتياز كان عنوانها الأبرز ترسيخ الهوية الوطنية وقتل النظام غير القابل للحياة.

تغيرات جوهرية في هذين البلدين لم تكن أخبارها لوحدتها مغرية لمسامح المتنبع والمتقبل، بل تزامنت مع حدث آخر لا يقل أهمية من حيث القيمة والمضمون إلا وهو إعلان البنتاغون الأميركي في نفس الفترة من نفس الشهر عن مقتل زعيم تنظيم داعش أبو بكر البغدادي في سوريا، في حدث هام قلب مستقبل التنظيم المتطرف وجعله يندثر شيئا فشيئا إن لم يكن قريبا على الأقل هيكليا.

تعايد الأنظمة السياسية في العراق ولبنان للحفاظ على عرشها لكنها لم تجد هذه المرة نفس قوة دعم الحليف الإيراني الذي يشهد بدوره في آخر أشهر عام 2019 أضخم احتجاجات تنذر بزعملة نظام الملالي منذ احتجاجات عام 2009.

تحاول الطبقة السياسية في نظامين عراقي ولبناني محكومين منذ عقود بشريعة الثورة الإسلامية الإيرانية، البحث عن مخارج تخفف من أضرارها وتضمن لها الدقاء لكن بأسماء وأشكال مختلفة.

في لبنان، لم يجد حزب الله للحكومة المستقلة بديلا سوى حكومة جديدة تاتمر لأوامره لكن هذه المرة من بوابة أخرى تحت اسم حكومة الكفاءات التي يسعى لتشكيلها حسان دياب.

أما في العراق، الذي قال محتجوه كلمتهم الفصل رغم مجاباتهم بالاعتقالات والاعتقالات وحتى في كربلاء بما تعنيه من رمزية للقيادة السياسية الشيعية الموالية لإيران، فقد انقسم الشارع ورايه العام الآن بعدما لوج الرئيس برهم صالح بالاستقالة في موقف معارض للمعسكر السياسي الموالي ل طهران ولا طرف آخر غيرها.

يتأهب عام 2019 المملوء بمفاجات قصمت أظهر الأنظمة والمدارس السياسية الكلاسيكية توجها صعود الرئيس التونسي قيس سعيد في أكتوبر إلى كرسي الحكم في قرطاج رغم إغترافه لألة حزبية قوية تمكنه من المنافسة على السلطة، للرحيل، لكن قضايها لن تنتهي في حدود الساعة الفاصلة بين 31 ديسمبر و1 يناير فتبعاتها السياسية والاقتصادية وحتى الثقافية ستلقي بظلالها حتما في مختلف البلدان التي عرفت تغيرات.

لم يقتنع الشارع الجزائري المحتج رغم مرور البلد بما وصف بداية مرحلة انتقالية ديمقراطية توجت بانتخاب عبدالمجيد تبون رئيسا للبلاد بأنه قد تمكن من اقتلاع جذور النظام، فأخذ يعبر عن خيبته حتى في لحظات الحداد على رحيل القائد العسكري أحمد قايد صالح مطالبا بقلب النظام رأسا على عقب ومحاسبة رموز الفساد.

والإلى حد التجربة الجزائرية التي كانت في أحلك فتراتها متزامنة مع حراك فرنسي قاده أصحاب السعرات الصفراء على النظام الليبرالي الذي يصفونه بأنه وصل مرحلة الإنهاك التي تتطلب بديلا فكريا جديدا يكون قويا ولكنه في الوقت ذاته عادلا، بدت كل التطورات ذات خصوصيات محلية تميز بها كل بلد منتفض.

لكن يسقط كل هذا التبسيط للعالم الثائر والمتمرّد على كل ماهو سائد، حين

للتشرع لولاية خامسة رغم مرضه الذي منعه من مخاطبة الشعب بصفة مباشرة لأكثر من ست سنوات.

لقد ظلت جل التظاهرات في الشارع الجزائري سلمية فوصفت بأنها "ثورة الابتسام"، لقد كانت ابتسام طامحة لاقتلاع جذور نظام متجذر في البلد ويقوم أساسه الصلب على جنرات الجيش.

على غرار عمر البشير، لم يصمد بوتفليقة بدوره أكثر من شهر حيث أعلن تنحيه كليا عن الحكم في شهر مارس، معلنا عن بدء مرحلة جديدة في تاريخ الجزائر يشكك فيها الشارع المحتج إلى الآن.

خرجت المئات من المسيرات بمختلف محافظات الجزائر، مطالبة لا فقط بالإصلاحات الاقتصادية والسياسية بل بوجوب القطع كليا مع كل من تعامل وخدم تحت إمرة نظام بوتفليقة.

البشير في مؤسسة إصلاحية لمدة عامين يتم بعدها حسم المدة حال الانتهاء من التحقيقات.

مضى الشارع السوداني في المطالبة بدولة مدنية، فتقاسمت المؤسسة العسكرية بواليب الحكم مع المعارضة في مرحلة انتقالية، فافترزت سلطة براسين؛ حكومة مؤقتة ومجلس سيادي يتربع على عرشه الجيش.

صنفت جميع التقارير الدولية ما يحصل في السودان بأنه موجة ثانية من الربيع العربي، لكن البعض وصف هذا التغيير بحذر وبأنه حالة سودانية خاصة غير قابلة للتصدير خارج الحدود، لكن عشرة أشهر من الاحتجاج في الجزائر عصفت بدورها بنظام كان يعتقد أن جذوره ممتدة في حكم البلد.

لقد انطلقت انتفاضة الجزائريين على نظام عبدالعزيز بوتفليقة في شهر فبراير حين أعلن الأخير عن استعداده

أبرزها تقليص التعيينات وإصلاح المؤسسات العمومية، وتقليص رقابة البنك المركزي على سعر الدينار التونسي ورفع الدعم الحكومي عن السلع.

التصدي لهذه النقاط يحتاج حكومة قوية، تستطیع أن تواجه وتتبنى الخطوات المناسبة لحلها. وهذا لن يتم إلا بالكثير من التضحيات، في ظل وضع اقتصادي أصبح كارثيا لدرجة يصعب معها العفور على حل، ولين يفتق معه سوى حل جزري هو أشبه بالبتير أو الكي.

وفي مجتمع اختلطت فيه المفاهيم، ولم يعد بالإمكان التمييز والتفريق بين الحرية والفوضى، يصبح تبني علاج المريض بجدي هذا النوع من العلاج.

الخوف من تسلل الدكتاتورية منع الحكومات التونسية، التي تعاقبت على الحكم بعد الثورة، من محاربة المهربين واجتثاثهم، فالخوف، على سبيل المثال، من ردود أفعال اجتماعية، أكره الدولة على الخضوع لتجار الألبسة المستعملة، خاصة الجلدية منها. ومنعها من وضع حد للتجارة الموازية، التي تعادل حسب التقديرات

ما تحتاجه تونس هو دكتاتور عادل يفرض القانون بقوة القانون

نصف اقتصاد البلاد تقريبا، وأنهكت الاقتصاد وأوقعته في عجز تجاري كبير.

الانتخابات الرئاسية والتشريعية، التي نظر إليها العالم بوصفها مكسبا حقه التونسيون، لم تنجح في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي يطمح إليه الجميع

نفس تلك المخاوف، حالت دون رفع الدعم الحكومي عن مواد غذائية ومشتقات نفطية، أرهقت ميزانية الدولة، رغم أن المستفيد من الدعم، في الدرجة الأولى، هم الأثرياء قبل الفقراء. التهرب الضريبي، هو الآخر مظهر من مظاهر الداء الذي وجب التخلص منه، فمعظم أصحاب المهن، ومن بينهم الأطباء والمحامون والمهندسون والمحاسبون، يجدون ألف طريقة للتهرب الضريبي. بينما تقطنع من الموظفين المحسوبي الدخل قيمة الضرائب بشكل الي.

هذه الإجراءات، وغيرها، تحتاج إلى كي أو بتر اقتصادي، لا يقوم به إلا جراح قوي القلب، تسنده وتدعمه مؤسسات قوية، إنه إجراء يحتاج إلى دكتاتور عادل يفرض القانون بقوة القانون.

أرقام البطالة، إذا استثنينا المقنعة منها، لم تنخفض عن 15 بالمئة. وتوقع صندوق النقد الدولي انخفاض معدلات التضخم من 6.6 بالمئة خلال 2019 إلى 5.4 بالمئة في 2020.

وحسب مشروع ميزانية 2020، من المتوقع أن يتجاوز الدين العمومي، خلال 2020، 94 مليار دينار، أكثر من 33 مليار دولار، ما يشكل ثلاثة أرباع الناتج المحلي.

وكان مسؤول حكومي سابق قد كشف مؤخرا عن رفضه منصبيا وزاريا عرض عليه، لأنه لن يكون قادرا على وضع حل ينقذ البلاد مما وصلت إليه ويجنبها كارثة أصبحت، حسب قناعته، حتمية لا يمكن تجنبها.

الكلام خطير، وصدوره عن مسؤول، يزيد من خطورته. فهل حقا أن الوضع الاقتصادي المتنازم في تونس وصل إلى مرحلة لا يفتق معها علاج؟

من أولويات أي حكومة جديدة وقف التهور، وضبط التوازنات المالية، وربما فتح ملف الفساد بجديّة، وهذا لن يتم إلا بمحاسبة الحزب الفائز بالانتخابات على برنامجه الانتخابي. ويعلق التونسيون آمالا كبيرة على الرئيس المنتخب قيس سعيد، رغم الصلاحيات القليلة التي يتمتع بها وفق الدستور.

المشهد العام يمكن تلخيصه بنقاط ثلاث: أولاها، الجانب السياسي،

علي قاسم
كاتب سوري
مقيم في تونس

لم يبق سوى أيام قليلة ويطوي التونسيون عام 2019، وسط حالة تشاؤم تسود الشارع، وملفات عالقة تنتظر من يقدم حولا لها. ويتساءل التونسيون، هل وصلت البلاد إلى مرحلة من التهور أصبح من الصعب معها، إن لم يكن من المستحيل، إخراجها من وضعها متفرقة لكنها مفصلة وداهية من الإفلاس؟

الانتخابات الرئاسية والتشريعية، التي نظر إليها العالم بوصفها مكسبا حقه التونسيون، لم تنجح في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي يطمح إليه الجميع، وليس هناك ما يشير إلى أن المطالب المعلقة منذ ثورة 2011 اقترت حلها، بل على العكس من ذلك، كل شيء يشير إلى أن العام المقبل سيكون أشد صعوبة، خاصة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي. فالانتخابات، رغم أنها مكسب هام، إلا أنها لم تنجح في تقديم الحلول، ولم تزل الفكر والتهميش.

والمؤشرات اليوم سلبية، بدءا بمعدلات البطالة، وانتهاء بتراجع القدرة الشرائية، ومستويات التضخم، خاصة في السلع الاستهلاكية والغذائية، هذا إلى جانب ارتفاع الدينونية، التي تشكل أي حكومة جديدة لسنوات قادمة. ووفق الأرقام الرسمية، لم تتجاوز نسبة النمو 1.1 بالمئة خلال التسعة أشهر الأولى من 2019.

